

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إذ تضع في اعتبارها ما لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أن بلدان الاسكوا، مع الاحترام الواجب لمبدأ السيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها الوطنية وأنشطتها الاقتصادية والعلمية، قد كررت الإعراب عن رغبتها في تعزيز دور الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تدرك أن بلدان منطقة الاسكوا تسع جاهدة، في حدود إمكاناتها، إلى التغلب على الصعوبات التي تواجهها فيما تبذل من جهود لحياة التكنولوجيا والمعدات والمواد اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية،

وإذ تستذكر أن المجتمع الدولي قد عهد إلى مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بمهمة تحري السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق التعاون الدولي في هذا المجال،

وإذ تستذكر كذلك قرار الجمعية العامة ١١٢/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن استخدام السلمي للطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعيد إلى الذهن أن هدف المؤتمر هو تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفي سبيل ذلك، العمل على اقرار مبادئ مقبولة عالمياً لهذا التعاون، بما يتلخص والأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مراعاة المبادئ الواردة في هذا القرار والالتزام بها،

وإذ تأخذ في الحسبان الواقع والنتائج التي توصل إليها اجتماع فريق الخبراء التحضيري القائمين بمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (المعقد في بغداد في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ تحت رعاية الاسكوا)^(١)،

وإذ تحوط على ما بتقرير اجتماع فريق الخبراء التحضيري لل المؤتمر وشاركته الفرق إزاء التهديدات المستمرة من جانب إسرائيل ضد أية محاولة من بلدان المنطقة لتطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية كما ثبت من الاعتداء الإسرائيلي على مفاعل تمور للبحوث في بغداد عام ١٩٨١،

وإذ تستعرض مع التقدير الطرóرات الأخرى التي تقدم بها الأمين العام التنفيذي لدعم التعاون القائم في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية^(٢)،

١- تدعو بلدان المنطقة إلى أن توفر ممثلين على أعلى المستويات لحضور مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية^(٣)،

٢- تحدث مؤسسات التمويل القليمية والوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية على توفير الدعم المالي والفنى لبلدان المنطقة التي تسع إلى تطوير أوجه استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وخاصة تلك المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في توليد الطاقة الكهربائية في المنطقة،

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي بالتعاون مع أعضاء اللجنة العمل على التعاون مع المنظمات والمراسن العربية والإقليمية والدولية من أجل تنسيق استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتحقيق التكامل والتعاون والتنفيذ المشترك في مجال هذه الاستخدامات في منطقة الاسكوا،

(١) E/ESCWA/NR/85/WG.4/18.

(٢) انظر: E/ESCWA/13/6 الصفحتين ٢٢ و ٢٣.

٤- تدعى الأمين العام التنفيذي بالتعاون مع أعضاء اللجنة الى العمل على صياغة مقترنات تصيلية لتحقيق التعاون الإقليمي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وذلك في حدود الموارد المتاحة، وضمن إطار التعاون الاقتصادي والثني بين البلدان النامية؛

٥- تطلب أيضاً إلى الأمين العام التنفيذي السعي للحصول على موارد إضافية من خارج الميزانية العادلة للأمانة التنفيذية للامسكوا من أجل حسن تنفيذ أي برنامج عمل وطني أو إقليمي ينتجه عن المؤتمر، وكذلك من أجل قيام الأمانة التنفيذية بما قد يعهد إليها عقب المؤتمر، من مهام أخرى في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛

٦- تدعو الدول الأعضاء والأمين العام التنفيذي إلى تكثيف الجهد في الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة بهدف وضع نظام دولي يعزز المبادئ التي تحرم الاعتداء المسلح على المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية وخاصة تلك التي تخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك منعاً لتكرار العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية أو غيرها؛

٧- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي تقديم تقرير إلى الدورة الرابعة عشرة حول الخطوات المتخذة في سبيل تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الثالثة
٢٤ نيسان / أبريل ١٩٨٦